رايس تنتقد عزم فرنسا التفاوض مع طهران

البرادعي: العقوبات قد تسهم في تصعيد الازمة مع ايران

■ باريس ـ اف ب: حذر مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية محمد البرادعي امس الخميس من ان العقوبات الدولية التي فرضت على ايران الشهر الماضي يمكن ان تؤدي الى تفاقم الازمة بين طهران والغرب.

وصرح البرادعي للصحافيين في باريس «لا اعتقد ان العقوبات يمكن ان تحل هذه المسألة (...) واعتقد ان العقوبات يمكن ان تؤدي الى التصعيد».

وكان مجلس الامن الدولي فرض في كانون الاول (ديسمبر) الماضي اول عقوبات على ايران بسبب امتناعها عن تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم الذي تقول القوى الغربية انه يمكن ان يستخدم لانتاج اسلحة نووية.

وردا على سؤال عما اذا كان يؤيد الخطط الفرنسية بارسال مبعوث خاص الى ايران، قال البرادعي انه سيدعم «اي جهد يبذله اي طرف لاشراك ايران في مفاوضات شاملة».

واضاف «انني قلق الان من ان يتمسك كل طرف بموقفه (...)، نحن نحتاج الى شخص يجري اتصالات».

وذكرت وزارة الخارجية الفرنسية هذا الاسبوع انها تبحث في خطط لارسال مبعوث الى طهران لمناقشة «المسائل الاقليمية» بما فيها لبنان واسرائيل، الا انه «لن يحاول حل المسألة النووية».

واوضح البرادعي «ان اولوياتي هي ضمان ان لا تتحول ايران الى تخصيب اليورانيوم على مستويات صناعية، وان لا توقف عمليات التفتيش» التي تقوم بها الوكالة الذرية.

واضاف «نحن بحاجة الى العثور على سبيل لايجاد الظروف لاستئناف المفاوضات»، وقال «اعتقد ان فكرة كون الحوار مكافأة على السلوك الجيد خاطئة».

ومن جهته اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية امس الخميس ان فرنسا لم تتخذ قرارا بعد بشأن مشروعها المثير للجدل والقاضي بارسال موفد الى ايران للبحث في القضايا الاقليمية وخصوصا الوضع في لبنان.

وردا على سؤال حول هذا المشروع، صرح المتحدث باسم الخارجية الفرنسية جان باتيست ماتيي للصحافيين «لا املك عناصر جديدة تتعلق باحتمال ارسال مبعوث» الى ايران.

واعربت اسرائيل والولايات المتحدة اللتان تؤيدان انتهاج سياسة حازمة مع طهران، عن معارضتهما لهذا المشروع.

وحول احتمال ارسال مبعوث فرنسي الى طهران، اعرب البرادعي عن تأييده «لاي جهد من اي طرف لاشراك ايران في مفاوضات شاملة».

وتعليقا على ردود الفعل هذه، قال ماتيي «اننا بالطبع نهتم بموقف شركائنا خصوصا دول المنطقة».

وقال ماتيي الاربعاء ان مهمة المبعوث «لن تكون معالجة الملف النووي» الايراني.

واكد امس الخميس «اننا متضامنون مع موقف الاسرة الدولية حول الملف النووي الايراني ومتمسكون بتطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الامن الدولي والوكالة الدولية للطاقة الذرية».

والتقى البرادعي وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي بعد ظهر امس الخميس في باريس.

الى ذلك انتقدت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس بصورة ضمنية الاربعاء في برلين عزم فرنسا على ارسال مبعوث الى ايران لمناقشة الوضع في لبنان.

وقالت رايس في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيرها الالماني فرانك ـ فالتر شتاينماير، «في ما يتعلق بما تريد الدول الاخرى او ترغب في القيام به، فهي التي تقرر».

واضافت «لكني اعتقد ان الضروري التركيز على مسألة انتهاك ايران لاحد قرارات مجلس الامن طالما لم تعلق انشطتها لتخصيب واعادة معالجة» اليورانيوم.

واكدت رايس «وبالتالي، فان ايران لا تفي بواجباتها حيال الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

واوضحت ان مدير الوكالة الدولية محمد البرادعي «يقدم بانتظام الى مجلس حكام الوكالة لائحة بالمواضيع التي تثير القلق والمتعلقة بالوصول الى بعض المنشآت والتي يمنع دخولها والاجوبة التي لا يحصل عليها من طهران».

وخلصت رايس الى القول «هذه هي المواضيع التي ينبغي تركيز جهودنا حولها».

واعلنت وزارة الخارجية الفرنسية الثلاثاء ان فرنسا تنوي ارسال مبعوث الى ايران لمناقشة «مواضيع اقليمية» منها الوضع في لبنان الا ان «اي قرار نهائي لم يتخذ».

وكانت صحيفة (لوموند) ذكرت ان مشروع ايفاد وزير الخارجية الفرنسية فيليب دوست ـ بلازي الى ايران قد جمد بسبب معارضة الولايات المتحدة وبضع دول في الشرق الاوسط.

رسائل معتقل تعطي نافذة على الحياة في القاعدة

محاكمة محام عسكري بتهمة كشف وثائق تتضمن اسماء معتقلين في غوانتانامو

■ واشنطن ـ رويترز: قالت صحيفة (واشنطن بوست) امس الخميس ان واحدا من بين 14 معتقلا «لهم قيمة كبيرة» نقل في العام الماضي من سجن سري تابع لوكالة المخابرات المركزية الامريكية (سي. اي. ايه) الى معسكر الجيش الامريكي في غوانتانامو بكوبا ذكر في رسالة لزوجته انها يجب الا تعيش وهي تعتقد انه سيعود.

وقالت الصحيفة ان ماجد خان (26 عاما) ذكر في رسالته الخطية لزوجته الباكستانية التي نشرت في موقع باللغة الاردية على شبكة الانترنت تقوم بتشغيله هيئة الاذاعة البريطانية «اذا عدت فانها ستكون معجزة من الله».

وقالت صحيفة (واشنطن بوست) ان هذه الرسالة وثلاث رسائل اخرى الى اقارب في ماريلاند كانت اول اتصال جوهري من أي معتقل ضمن الاربعة عشر معتقلا الذين امضوا وقتا في سجون وكالة المخابرات المركزية قبل نقله الى غوانتانامو في ايلول (سبتمبر).

وكتب خان وهو باكستاني انه محتجز في سجن انفرادي ويسمح له بمغادرة الزنزانة «للتعرض للشمس» لمدة ساعة يوميا وفي بعض الاحيان يتحدث مع سجناء من جلال جدران الزنزانة. وقالت الصحيفة انه بخلاف هذه التفاصيل فان الرسائل لم تتضمن معلومات اخرى عن احوال سجنه.

وقالت الصحيفة ان الرسائل التي خضعت لرقابة عسكرية وانها سلمت لاقارب خان من خلال اللجنة الدولية للصليب الاحمر. وحرمت الحكومة الامريكية خان ومعتقلين اخرين لهم قيمة كبيرة من الاتصال بمحامين قائلة في ردها على الطلبات التي قدمت الى محاكم ان وسائل استجواب وكالة المخابرات المركزية التي يتعرضون لها تعد من أكثر اسرار الامن القومي حساسية. وقالت الصحيفة انه نتيجة لذلك لا يعرف الكثير بشأن اعتقال واحتجاز واستجواب الاربعة عشر معتقلا. وقالت الصحيفة ان مسؤولين امريكيين ذكروا ان خان وهو باكستاني الجنسية كان يتلقى الاوامر من خالد شيخ محمد المتهم بأنه العقل المدبر وراء هجمات 11 ايلول (سبتمبر) على الولايات المتحدة ومن سجين اخر له قيمة كبيرة وأبلغ محمود خان شقيق ماجد خان الذي يقيم في ضاحية بالتيمور صحيفة (واشنطن بوست) بأن العائلة اذاعت الرسائل التي تلقتها الشهر الماضي من اجل لفت الانتباه الى القضية. الى ذلك اعلن سلاح البحرية الامريكي ان محاميا عسكريا امريكيا متهما بكشف وثائق تتضمن اسماء لمعتقلين في قاعدة غوانتانامو الامريكية في كوبا مثل الاربعاء امام القضاء وسيحال على محكمة عسكرية.

وقد مثل الكابتن ماتيو دياز (41 عاما) امام قاض في قاعدة نورفولك البحرية في ولاية فيرجينيا (شرق).

ورفض دياز ان يكشف ما اذا كان سيقر بالتهمة الموجهة اليه او سيدفع ببراءته. ويمكن ان يحكم عليه بالسجن 36 عاما في حال اثبات التهمة.

ويفيد محضر الاتهام ان دياز حصل على معلومات تتعلق بالامن القومي وقام بطبعها ونقلها «بنية استخدامها للاضرار بالولايات المتحدة». وكان دياز عين لمدة ستة اشهر مستشارا قانونيا في غوانتانامو في 2004. ويشتبه بانه سلم منظمة غير حكومية عددا كبيرا من الوثائق التي تتضمن اسماء وعناصر مرتبطة بهويات معتقلين. وقال المتحدث باسم قاعدة نورفولك بيث بيكر ان التحقيق فتح عندما قامت هذه المنظمة بتسليم الوثائق الى القضاء، بدون ان يكشف اسم المنظمة المعنية.

وعهد لماتيو دياز الذي عمل عشرين عاما في الجيش، بمهمات ادارية بانتظار محاكمته.

انتهاء المفاوضات حول الملف النووي لكوريا الشمالية في برلين

■ برلين ـ اف ب: اعلنت السفارة الامريكية في المانيا انتهاء المحادثات الثنائية بين كبير المفاوضين الامريكيين في الملف النووي لكوريا الشمالية كريستوفر هيل ونظيره الكوري الشمالي بعيد ظهر امس الخميس في برلين.

ولم تحدد المتحدثة باسم السفارة مدة الاجتماع الذي انعقد امس، كما لم تكشف اي تفاصيل حول مضمون المحادثات التي جرت على امل تحريك المفاوضات السداسية حول هذا الملف المتوقفة منذ كانون الاول (ديسمبر).

وهو ثالث لقاء يعقد بين المسؤولين في ثلاثة ايام.

وقالت المتحدثة ان هيل اجرى محادثات مع كيم كاي غوان في مكان لم تحدده، مذكرة في تصريح لوكالة فرانس برس بأنهما عقدا اجتماعا الثلاثاء في السفارة الامريكية استمر ست ساعات عقبه اجتماع الاربعاء مدى ساعة او ساعتين في سفارة كوريا الشمالية.

وافادت المتحدثة انها آخر جلسة محادثات ثنائية قبل توجه هيل الى آسيا.

وسيغادر المفاوض الامريكي برلين امس الخميس متوجها الى سيول ثم بكين وطوكيو.

وتشارك كوريا الجنوبية والصين واليابان الى جانب روسيا والولايات المتحدة في المفاوضات السداسية مع كوريا الشمالية.

وعقد مفاوضو الدول الست اجتماعا في كانون الاول (ديسمبر) بعد عام على توقف المفاوضات السداسية غير انهم لم يتمكنوا من احراز اي تقدم.

وفجرت كوريا الشمالية اول قنبلة ذرية في التاسع من تشرين الاول (اكتوبر) 2006 ما اثار موجة استنكار في العالم وحمل مجلس الامن الدولي على ادانتها واصدار عقوبات بحقها.

واعلن هيل الاربعاء ان في وسع الولايات المتحدة والقوى الاخرى المشاركة في المفاوضات اعتماد اجراءات اقتصادية او دبلوماسية تحفيزية لاقناع بيونغيانغ بوضع حد لبرنامجها النووي.

وقال معلقا على المفاوضات «حين تجري محادثات طوال ست ساعات ستليها بالتالي لقاءات اخرى، يمكن بالتأكيد التحدث عن مفاوضات مفيدة».

وتوقعت كوندوليزا رايس التي التقت هيل الاربعاء اثناء قيامها بزيارة لبرلين، استئناف المفاوضات السداسية «قريبا». وقالت رايس ان «المحادثات التي يجريها كريس (كريستوفر هيل) مع كل من اطراف المفاوضات السداسية ـ والتي تجريها الاطراف في ما بينها ـ يجب ان تساعد في التمهيد لاجواء مؤاتية اكثر عند استئناف المفاوضات السداسية والذي نأمل ان يتم قريبا».

القضاء الاوروبي سيراجع وضع حزب العمال الكردستاني

■ بروكسل ـ اف ب: قررت محكمة العدل الاوروبية الخميس ان تطلب من القضاة الاوروبيين النظر مجددا في طلب قدمه زعيم حزب العمال الكردستاني عثمان اوجلان لشطب المنظمة الانفصالية الكردية من لائحة الاتحاد الاوروبي للمنظمات الارهابية.

وكانت المحكمة البدائية ردت في شباط (فبراير) 2005 الطلب الذي قدمه اوجلان بحجة انه لا يمكنه تمثيل «منظمة لم تعد موجودة».

واعلنت محكمة العدل الاوروبية في بيان صحافي مقتضب انها «تلغي امر المحكمة (الابتدائية) الذي يرفض طلب عثمان اوجلان باسم حزب العمال الكردستاني على اعتبار انه لا يمكن قبوله».

واضافت «يتعين على المحكمة الان البت في قضية الطلب الذي قدمه اوجلان باسم حزب العمال الكردستاني».

وقالت ان المحكمة الابتدائية «اعتبرت خطأ لدى درس تصريحات اوجلان ان حزب العمال الكردستاني لم يعد موجودا وبالتالي لم يعد يمكنه تمثيل منظمة لم تعد موجودة».

وحزب العمال الكردستاني الذي تعتبره تركيا والولايات المتحدة منظمة ارهابية، مدرج على اللائحة الاوروبية للمنظمات الارهابية منذ 2002 ويقضي مؤسسه وزعيمه عبدالله اوجلان منذ 1999 عقوبة السجن مدى الحياة في تركيا.

واطلق حزب العمال الكردستاني في 1984 تمردا انفصاليا في جنوب شرق تركيا حيث غالبية السكان من الاكراد اوقع اكثر من 37 الف قتيل.

وبدعوة من اوجلان اعلن المتمردون هدنة من جانب واحد في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) 2006، رفضتها انقرة. وقد خفت حدة العنف بشكل ملحوظ منذ ذلك الحين.

وهذه الهدنة كانت احدى الحجج التي تذرع بها محامو اوجلان لطلب سحب حزب العمال من اللائحة الاوروبية للمنظمات الارهابية.

ومنذ اسابيع تتعرض اللائحة الاوروبية للمنظمات الارهابية التي وضعت في اعقاب اعتداءات 11 ايلول (سبتمبر) 2001 لانتقادات.

واعلن كبار الحقوقيين الاوروبيين في كانون الاول (ديسمبر) ان الاتحاد الاوروبي يعيد النظر في طريقة وضع هذه اللائحة.

واثر قرار اصدرته المحكمة الاوروبية في كانون الاول (ديسمبر) يقضي بالغاء قرار اتخذته الدول الـ25 بتجميد اموال مجاهدي خلق، حركة المعارضة الايرانية الرئيسية، قال رجل القانون ان الاتحاد الاوروبي سيضع «آلية اكثر وضوحا وشفافية» لادراج المنظمات على هذه القائمة والسماح في بعض الحالات بمراجعة قرارات سابقة.

خبراء: الحكومة الصومالية تغلق باب الحوار باقالة رئيس البرلمان

الولايات المتحدة تتوعد بمواصلة مطاردة مقاتلي القاعدة في الصومال

واشنطن ـ نيروبي

من ستيفين كولينسون

وبياتريس ديبوه:

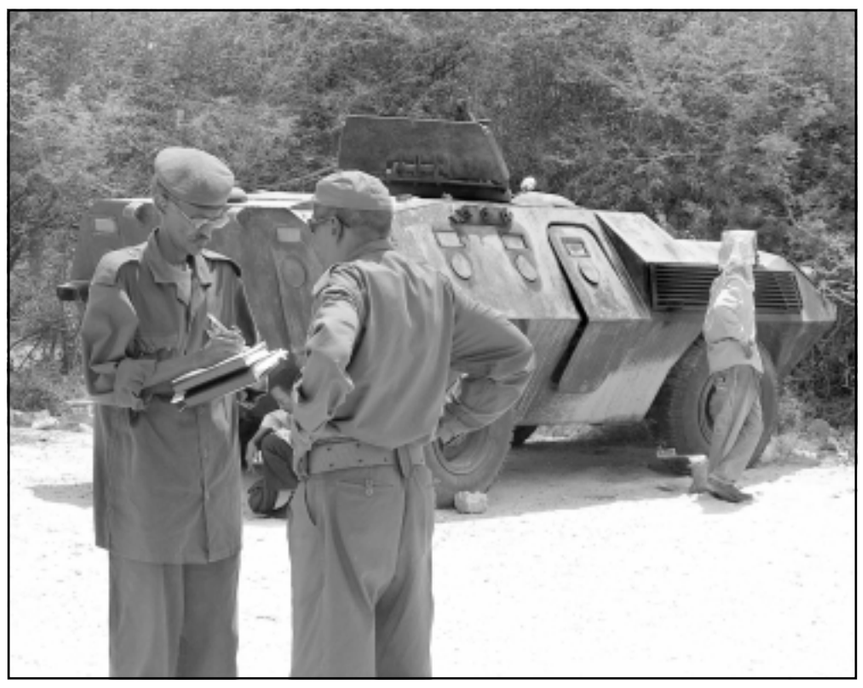

قوات صومالية تحصي عدد الاسلحة التي تم تسليمها

صرح مسؤول في البنتاغون الاربعاء ان العمليات الامريكية في الصومال ستتواصل حتى يتم القضاء على اهم عناصر القاعدة، في الوقت الذي يحتدم فيه الجدل في واشنطن حول الخطوات التالية التي يجب اتخاذها في ذلك البلد.

وجاءت تلك التصريحات في اعقاب هجوم على الصومال الاسبوع الماضي بمشاركة طائرات «سي اتش ـ 130»، قال المسؤولون الامريكيون انه ادى الى مقتل ثمانية اشخاص وصفوا باهم متشددون يقومون بايواء كبار زعماء كبار من القاعدة في افريقيا.

ويثير بقاء عدد من كبار عناصر التنظيم الذي يتزعمه اسامة بن لادن طليقين في البلاد تكهنات حول احتمال شن عمليات اخرى. كما يثير تساؤلات حول ما اذا كانت الصومال ستصبح الجبهة الساخنة الجديدة في «الحرب على الارهاب». وقالت تيريسا ويلان نائبة مساعد وزير الدفاع للشؤون الافريقية الاربعاء ان القوات الامريكية تعمل من اجل ان تضمن تقديم «الارهابيين الدوليين الذين يسعون الى اللجوء الى الصومال امام العدالة».

واضافت «عندما يتم ذلك، فان عملياتنا ستتوقف».

وجاءت تصريحاتها في مؤتمر حول الصومال استمر نصف يوم برعاية مؤسسة فكرية امريكية. الا انها لم تحدد المدة التي يمكن ان تستمر فيها العمليات كما لم تقدم تفاصيل حول عمليات نشر القوات الامريكية المستقبلية.

ورأى المراقبون ان هذه العمليات تهدف الى القضاء على اي محاولة لعودة حركة المحاكم الاسلامية الاصولية التي سيطرت على معظم الاراضي الصومالية العام الماضي قبل اسقاطها في هجوم شنته اثيوبيا بدعم من الولايات المتحدة.

كما تعتبر الهجمات جزءا من الهدف الامريكي الطويل الامد لضمان ان لا تصبح دول شرق افريقيا بديلا لافغانستان كقاعدة لتنظيم القاعدة.

وتتحدث تكهنات ايضا عن قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري محتمل بسبب وجود حاملة طائرات امريكية في المياه المقابلة للساحل الافريقي.

وقال جون بايك المحلل في موقع «غلوبال سيكيوريتي.اورغ» على الانترنت «يبدو ان المحاكم الاسلامية كانت تنوي اقامة مشروع يشبه مشروع طالبان ـ وطرد (الاسلاميين) من مقديشو لا يعني ان هذه هي نهايتهم».

اما الناقدون للسياسة الامريكية فانهم يرون ان واشنطن بالغت في تغلغل القاعدة في الحركة الاسلامية لخدمة مصالحهم الجيوسياسية في منطقة القرن الافريقي الحساسة استراتيجيا.

وقال جون بريندرغاست من مجموعة الازمات الدولية «اعتقد ان الولايات المتحدة واثيوبيا بالغتا في القضية من اجل تبرير التدخل العسكري والعمليات الجوية المستمرة».

واضاف «توجد بكل تأكيد خلية خطيرة للقاعدة على ساحل المحيط الهندي استخدمت الصومال كمأوى ومنطقة عبور، الا ان هذا التكتيك العسكري القصير الامد الخالي من اي استراتيجية سياسية سيؤدي الى نتائج عكسية على الامد الطويل».

غير ان مسؤولين امريكيين يقولون ان العمليات الامنية في الصومال تتماشى مع المحاولات الدبلوماسية والسياسية الامريكية القوية لاحلال الاستقرار في البلد الهش بعد الزلزال السياس الذي شهده مؤخرا.

وقال انه بالاضافة الى مطاردة الارهابيين، فان واشنطن تحاول حشد الدعم الدولي للحكومة الصومالية الانتقالية الضعيفة وتسريع نشر قوات حفظ سلام افريقية، حسبما قالت جنداي فريزر مساعدة وزيرة الخارجية الامريكية لشؤون افريقيا في المؤتمر.

وقال وجهاء القبائل وسكان المنطقة التي استهدفتها العمليات الامريكية بالقرب من الحدود الكينية ان مئة شخص قتلوا في العديد من الغارات الجوية ايام الاثنين والثلاثاء والاربعاء من الاسبوع الماضي.

غير ان واشنطن تقول ان العملية لم تسفر عن مقتل اي مدنيين، وان القوات الامريكية قامت بغارة جوية واحدة.

وبين عناصر القاعدة الذين تعتبرهم واشنطن «اهدافا ثمينة» ويعتقد انهم في الصومال فاضل عبد الله محمد (جزر القمر) وصالح علي صالح نبهان (كينيا) المتهمان في تفجيرات السفارتين الامريكيتين في كينيا وتنزانيا عام 1998 التي ادت الى مقتل 224 شخصا. وكانت المواد التي استخدمت في التفجيرين قد اتت من الصومال.

ومن بينهم كذلك ابو طه السوداني (السودان) الذي يشتبه في انه من المقربين من اسامة بن لادن.

وقال ستيفن موريسون من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الذي نظم المؤتمر، ان البرنامج الامريكي الذي يركز على مطاردة الارهابيين المحتملين غير كاف.

وصرح اثناء المؤتمر «نحن نعرف ان النهج الامريكي يركز بشكل كبير على جانب مكافحة الارهاب وهو مثير للجدل (...) ويجب ان نفكر في كيفية التحرك الى ما بعد ذلك».

ويرى المحللون ان الحكومة الصومالية باقدامها على اقالة رئيس البرلمان الانتقالي المؤيد للتسوية، استبعدت خيار الحوار مع اخصامها الذي تعتبره الاسرة الدولية اساسيا لاخراج البلاد من حرب اهلية مستمرة منذ 16 عاما.

ورأى رولان مارشال الباحث في مركز الدراسات والابحاث الدولية في باريس ان اقالة شريف حسن شيخ آدن الاربعاء «يثبت مدى عدم رغبة الحكومة الفدرالية الانتقالية في التفاوض. وهي تجعل الحوار شبه مستحيل».

واضاف «انها رسالة سلبية للغاية موجهة الى الصومال. ونجد انفسنا امام مؤسسات انتقالية تتعارض تماما مع ما كانت تريده مجموعة الاتصال حول الصومال (الاتحاد الاوروبي والامم المتحدة والولايات المتحدة وغيرها)، وهو مؤسسات قادرة على تجسيد التنوع الصومالي».

ومن جهة اخرى قال مبعوث للامم المتحدة للصومال امس الخميس ان الدولة الواقعة في القرن الافريقي أمامها الان أفضل فرصة لانهاء 16 عاما من الفوضى واراقة الدماء.

وفي اول رحلة له الى الصومال منذ الحرب التي اندلعت في الشهر الماضي وصل فرانسوا لونسني فول الممثل الخاص للامين العام للامم المتحدة الى مقديشو في زيارة خاطفة بعد أسبوعين من اطاحة قوات اثيوبية وقوات الحكومة الصومالية باسلاميين أداروا جنوب الصومال طيلة ستة أشهر.

وقال فول بعد اجتماع مع الرئيس المؤقت عبد الله يوسف في فيلا الصومال وهي مقر الرئاسة الصومالية في العاصمة مقديشو «هذه أفضل فرصة للسلام منذ 16 عاما في الصومال ويتعين علينا ألا نضيعها».

وقال فول ليوسف الذي عاد قبل أيام الى مقديشو لاول مرة منذ تعيينه في عام 2004 «أود تهنئتكم. انها لخطوة مهمة أن نرى الرئيس في فيلا الصومال».

ماندلسون: ليس لاوروبا اي دور تلعبه في قضية «بي ايه اي سيستمز»

منظمة تعبر عن قلقها بسبب اغلاق بريطانيا التحقيق بقضية فساد

■ باريس ـ لندن ـ رويترز: قالت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية امس الخميس ان مجموعة العمل التابعة لها والمعنية بمتابعة قضايا الرشوة يساورها «قلق شديد» بسبب قرار بريطانيا اغلاق التحقيق في قضية فساد فيما يتصل بصفقة عسكرية مع السعودية قيمتها عدة مليارات من الدولارات.

وقالت المنظمة في بيان «مجموعة العمل يساورها قلق شديد بشأن ما اذا كان القرار متماشيا مع ميثاق المنظمة لمكافحة الرشوة. وستناقش القضية بشكل أكثر تعمقا في اذار (مارس) 2007».

وأضافت «ستحدد مجموعة العمل عندئذ التحرك الملائم».

وألغت لندن فجأة الشهر الماضي التحقيق في صفقات تشمل مسؤولين سعوديين وأشخاصا يعملون لدى شركة بي.ايه.ئي. سيستمز بعد أن استمر نحو عامين. وانذاك قال مصدر سعودي ان شخصيات سعودية ذات نفوذ هددت بتقليص التعاون الامني مع بريطانيا اذا استمر التحقيق. وقالت المنظمة ان مجموعة العمل تقدر جهود السلطات البريطانية لتفسير القرار للاعضاء الاخرين الموقعين على ميثاق مكافحة الرشوة. ووقعت جميع دول المنظمة الثلاثين وست دول أخرى هي الجزائر والبرازيل وبلغاريا وتشيلي واستونيا وسلوفينيا على الميثاق الذي يحظر تقديم الرشا لمسؤولين حكوميين أجانب في المعاملات الدولية.

ومن جهته اعتبر المفوض الاوروبي لشؤون التجارة البريطاني بيتر ماندلسون امس الخميس ان على الاتحاد الاوروبي الا يتدخل في قضية «بي ايه اي سيستمز» التي «هي شأن بريطاني داخلي».

وردا على سؤال حول هذه القضية لاذاعة «بي بي سي راديو 4»، قال ماندلسون «اعتقد انها شأن بريطاني من مسؤولية الشرطة والسلطات القضائية. لا اعتقد ان لاوروبا اي دور في هذه القضية وحتى لا اعتقد ان عليها التدخل فيها».

وكانت الحكومة البريطانية اوقفت في منتصف كانون الاول (ديسمبر) تحقيقا يجريه «مكتب مكافحة الاحتيال» حول السعودية وشركة «بي ايه اي سيستمز» بناء لطلب من رئيس الوزراء البريطاني توني بلير.

واعلن رئيس الوزراء البريطاني انه يتحمل شخصيا مسؤولية وقف هذا التحقيق بداعي تقديم «المصلحة العامة» البريطانية على غيرها من الامور.

الشرطة تعتقل من يشتبه بأنهم مفجرون انتحاريون من باكستان

مهاجم انتحاري يقتل جنديا افغانيا واحتجاز ثلاثة اشخاص

■ سبين بولداك (أفغانستان) ـ رويترز: فجر مهاجم انتحاري نفسه بين مجموعة من الجنود الافغان امس الخميس مما ادى الى مقتل جندي بعد يوم واحد من تصريح الشرطة الافغانية بأنها اعتقلت ثلاثة مهاجمين انتحاريين دخلوا البلاد من باكستان المجاورة.

وحتى عام 2005 كانت التفجيرات الانتحارية تكاد تكون غير معروفة في أفغانستان لكن عدد الهجمات ارتفع الى 139 هجوما العام الماضي وفقا لبيانات الجيش الامريكي في اطار حملة تمرد مكثفة تشنها حركة طالبان الافغانية. ووقعت عدة هجمات حتى الان هذا العام كان أحدثها الهجوم الذي وقع امس الخميس عندما فجر رجل متفجرات ملفوفة حول جسده بالقرب من مجموعة جنود في اقليم باكتيكا الجنوبي الشرقي مما ادى الى مقتل جندي واصابة اخر. ولم تحدد الشرطة الافغانية هوية الرجال الثلاثة الذين اعتقلوا في بلدة سبين بولداك عند الحدود الافغانية أمس الاربعاء لكنها قالت انهم اعترفوا بتجنيدهم وتدريبهم في باكستان.

وقال محمد انواي وهو مسؤول أمن في منطقة الحدود الافغانية لرويترز «اخبرونا ان لديهم مراكز في باكستان حيث يجري تجنيد الناس وتدريبهم ليصبحوا مفجرين انتحاريين».

وأضاف «السيارة كانت مليئة بالمتفجرات وكانت لديهم خطط لتوزيع بعض تلك المواد على رجالهم وتنفيذ هجمات في قندهار» في اشارة الى المدينة الجنوبية القريبة وهي مقر لعمليات حلف شمال الاطلسي. ويقول المسؤولون الافغان دوما ان المهاجمين الانتحاريين يجندون ويدربون في باكستان المجاورة. وكانت باكستان المؤيد الرئيسي لحكومة طالبان السابقة خلال التسعينيات لكنها توقفت رسميا عن دعمها عقب هجمات 11 ايلول (سبتمبر) على الولايات المتحدة عندما انضمت الى الحرب التي تقودها واشنطن على الارهاب. وبينما اعتقلت باكستان وقتلت مئات من اعضاء تنظيم القاعدة تقول السلطات الافغانية قال حنيف ان عمر يعيش في مدينة كويتا الباكستانية تحت حماية جهاز المخابرات الداخلية الباكستاني. وقال حنيف ايضا ان المدير السابق لجهاز المخابرات الداخلية الباكستانية حميد جول هو الذي ينظم ويدرب المهاجمين الانتحاريين في مدرسة دينية في باكستان. وقال المتحدث العسكري الباكستاني شوكت سلطان «هذا بيان عبثي ومثير للسخرية تماما».

أفغانستان وبعض حلفائها انها اخفقت في القيام بعمل فعال ضد زعماء طالبان وشبكاتهم وملاذاتهم.

وقال متحدث باسم طالبان اعتقل في افغانستان هذا الاسبوع في لقطات فيديو تسجل جزءا من استجوابه ان مديرا سابقا للمخابرات الباكستانية هو الذي ينظم تدريب المهاجمين الانتحاريين في مدرسة دينية في باكستان. وقال ايضا ان زعيم طالبان الهارب الملا محمد عمر يعيش في مدينة كويتا الباكستانية تحت حماية جهاز الامن الرئيسي في باكستان.

ونفت باكستان ومدير المخابرات السابق هذه الاتهامات.

باكستان ترفض مزاعم متحدث باسم طالبان بشأن الملا عمر

■ اسلام اباد ـ رويترز: رفضت باكستان مزاعم متحدث باسم طالبان اعتقل في افغانستان قال ان زعيم طالبان الهارب الملا محمد عمر يعيش في باكستان تحت حماية جهاز المخابرات الرئيسي.

وكثيرا ما يصرح مسؤولون افغان بأنهم يعتقدون ان عمر وزعماء طالبان اخرين يعيشون في باكستان. ويقول كثيرون في تصريحات خاصة انهم يعتقدون ان وكالة المخابرات الداخلية الباكستانية تساعد المسلحين. لكن هذه المزاعم من جانب المتحدث باسم طالبان محمد حنيف وهو مساعد للملا عمر تمثل المرة الاولى التي صرح فيها عضو من طالبان بأن عمر في باكستان ولا يقود التمرد في افغانستان.

وقالت الحكومة الافغانية يوم الثلاثاء ان السلطات اعتقلت حنيف مع رجلين اخرين في اليوم السابق بعد ان عبروا الحدود الى افغانستان من باكستان.

وفي تسجيل فيديو لجزء من استجوابه اذاعته

الادارة الامريكية توافق على اخضاع برنامج التنصت لاشراف محكمة خاصة

واشنطن ـ من فاني كارييه:

اعلنت الادارة الامريكية الاربعاء ان برنامج التنصت بدون تفويض قضائي الذي سمح الرئيس جورج بوش بتطبيقه في اطار مكافحة الارهاب واثار جدلا محتدما في الولايات المتحدة سيخضع من الان فصاعدا لمراقبة محكمة خاصة.

ويسمح هذا البرنامج الذي بدأ تطبيقه في اعقاب هجمات 11 ايلول (سبتمبر) 2001 لوكالة الامن الوطني المسؤولة عن الاستخبارات الالكترونية بمراقبة الاتصالات الهاتفية والالكترونية الخارجية بدون الحصول على تفويض قضائي.

وبالرغم من الاحتجاجات والطعون القضائية التي انطلقت بعد ان كشفت الصحافة عن هذا البرنامج في كانون الاول (ديسمبر) 2005، تمسكت الادارة به مؤكدة على الدوام انه شرعي واساسي لضمان امن البلاد.

واعلن وزير العدل البرتو غونزاليس في رسالة وجهها الاربعاء الى لجنة الشؤون القضائية في مجلس الشيوخ برئاسة الديمقراطي باتريك ليهي، عن التوصل الى اتفاق الاسبوع الماضي مع محكمة مراقبة الاستخبارات الخارجية. وهذه المحكمة التي انشئت عام 1978 بموجب قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية مكلفة تطبيق القوانين الصادرة عن الكونغرس في مجال التجسس على الاتصالات الهاتفية. وفي العاشر من كانون الثاني (يناير) اصدر احد قضاة المحكمة الـ11 قرارات «تسمح للحكومة بمراقبة الاتصالات الدولية من والى الولايات المتحدة عند وجود سبب منطقي يدعو الى الاعتقاد بان احد المتصلين عنصر او عميل للقاعدة او لمنظمة ارهابية متصلة بها».

وبالتالي لن يوقع بوش الذي كان يجدد السماح بتطبيق البرنامج كل 45 يوما، اي اذن جديد عند انتهاء المدة الحالية للعمل به. واوضح غونزاليس ان كل عمليات التنصت ستكون «خاضعة لموافقة» المحكمة.

واید ليهي هذا الاتجاه موضحا في بيان «علينا القيام بكل عمليات المراقبة الضرورية لمنع وقوع اعمال ارهابية. لكن يمكننا وعلينا القيام بذلك بشكل يحمي الحقوق الاساسية لجميع الامريكيين بما فيها الحق في حياة خاصة». وقدمت عشرات الشكاوى منذ عام ضد الادارة وشركات الهاتف التي يشتبه بانها تعاونت مع وكالة الامن الوطني. وامرت قاضية فدرالية في اب (اغسطس) بوقف برنامج التنصت آخذة على بوش عدم احترامه قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية. وعلق تنفيذ قرارها بانتظار قرار الاستئناف.

وقالت ميليسا غودمان المحامية في الجمعية الامريكية للحريات المدنية التي تقدمت بعدد من الشكاوى ان «ادارة بوش اقرت تحت الضغط بوجوب ان تلعب السلطة القضائية دورا في عمليات التجسس التي تقوم بها وكالة الامن الوطني على امريكيين».

(اف ب)